الدستور المصري

والحكم النيابي في مصر

وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن

لجامعه

ألبرت شقير

(طبع بمطبعة المقتطف والمقطم بمصر)

١٩٢٤

اهداء الكتاب

الى والدي العزيز سعيد شقير باشا

تقدمة احترام واعتراف بالجميل

مصر فبراير سنة ١٩٢٤ البرت

محتويات الكتاب [١]

المقدمة

في بيان الغرض من تأليف الكتاب

أسماء اعضاء مجلسي النواب والشيوخ

تمهيد

صفحة

في نظام الحكومة المصرية منذ سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) ١

القسم الاول

في الغاء الحماية وفي الدستور وبعض ما قيل فيه

الوثائق الثلاث
الاولى : مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ١١
الثانية : رد الوفد المصري الرسمي على مشروع الاتفاق ١٧
الثالثة : تبليغ من نائب جلالة الملك الى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر ٢٠
تبليغ من المندوب السامي الى حضرة صاحب العظمة السلطان ٢٧
تصريح لمصر ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ٣٠
دستور الدولة المصرية ٣١
كتاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ٣١
أمر ملكي — تبليغ دستور الدولة المصرية الى رآسة مجلس الوزراء ٣٣
أمر ملكي — وضع نظام دستوري للدولة المصرية ٣٣
نص الدستور ٣٤
تصريح لحضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء ٥٦
مذكرة حضرة صاحب الدولة احمد باشا ذو الفقار وزير الحقانية عن الدستور ٥٨

نقد الجرائد والكتبة لمواد الدستور

مشروع الدستور في مراحله (المقطم في ١٣ مارس سنة ١٩٢٣) ٦٧
صدور الدستور المصري (المقطم في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٣) ٨٨

---

(١) في آخر الكتاب فهرس آخر مرتب على حروف الهجاء حاو كل ما فيه من المواد وأسماء الاعلام والكتبة وغيرهم

صفحة

مصر الدستورية (المقطم في ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣) ٩١

خاتمة الماضي وفاتحة المستقبل — (محمد شاكر) ٩٤

الامة الدستورية — (محمد السيد صليحة) ٩٨

يوم الدستور أو مرحلة جديدة في حياة الامة (الاهرام في ٣١ ابريل سنة ١٩٢٣) ١٠٠

رأي في الدستور (محمود عزمي)

١ الفرح بمقدم الدستور — عيوبه ومرجعها ١٠٣

٢ حرية الاجتماع — حماية الاقليات ١٠٦

٣ انفصال السلطات — سلطة الملك ١١٠

٤ السلطات وسلطة الملك ايضاً ١١٣

٥ حل مجلس النواب — الاحكام العرفية — المعاهدات السرية ١١٦

حول مجلس النيابي المنتظر (لاستاذ جليل)

١ السبب الاساسي لارتباك الاحوال المصرية منذ سنة ١٨٨٢ — مثل من تأثير نوع الحكم على انظمة البلاد . ١٢٢

٢ نتيجة تجاهل الانكليز للعواطف القومية — فساد الانظمة الحكومية وتدهور البلاد منذ سنة ١٨٨٢ — نفسية الافراد في الماضي والحاضر وعلاقة ذلك بنوع الحكم — بعض العوامل الخاصة التي تؤثر على الحركة القومية المصرية — بعض اوجه الشبه بين تأثير الاحتلال الانجليزي وقفل مجلس النواب في مصر وبين احتلال الدول المتحالفة لفرنسا سنة ١٨١٥ ١٢٨

٣ مجلس النواب وحصر المسؤولية — اتصال الحكومات بالمجهود الاقتصادي في اوربا — النهضة القومية منذ محمد علي باشا — تأثير النظام الحاضر على الحالة الاقتصادية — ماذا ينتظر عمله من مجلس النواب المنتظر ١٣٦

الدستور ومسألة السودان (السياسة في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٣) ١٤٤

اوجه النقص في الدستور (السياسة بين ٢٢ و ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٣) ١٤٧ — ١٦٠

سياسة البناء تقتضي حسن الانتفاع بالدستور (السياسة في ٧ مايو سنة ١٩٢٣) ١٦٤

ملاحظاتنا على الدستور — (امين الرافعي)

١ كلمة تمهيدية — دستور ولا دستور ١٦٧

٢ الشعب والدستور ١٧٢

وصف الدولة المصرية ١٧٤

حرية الصحافة ١٧٥

		صفحة
٣	حرية الاجتماع بعد حرية الصحافة	١٧٩
٤	مسألة السودان	١٨٤
٥	النصوص الخاصة بالسودان	١٨٩
٦	اخراج السودان من المملكة المصرية	١٩٥
٧	التصديق على القوانين	٢٠٠
٨	التشريع بين ادوار انعقاد البرلمان	٢٠٥
	الرتب والنياشين	٢٠٨
	عود الى السودان	٢١
٩	الاحكام العرفية	٢١١
	تعيين وعزل الضباط	٢١٣
	يمين الملك	٢١٥
١٠	يمين اعضاء البرلمان	٢١٧
	الوزراء والاتصال بالملك	٢١٨
	أوامر الملك	٢١٩
	حقوق الملك في الدستور	٢٢٠
	استجواب الوزراء	٢٢٢
١١	الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة	٢٢٣
	مجلس الشيوخ	٢٢٦
١٢	مجلس الشيوخ ايضاً — تنقيح الدستور	٢٢٩
١٣	تأثير مسخ الوزارة النسيمية في الدستور الحالي	٢٣٤
١٤	الدستور ونظرية الامر الواقع — خصوم نقد الدستور	٢٤٠

القسم الثاني

في قانون الانتخابات وبعض ما قيل فيه

	قانون الانتخابات (قانون نمرة ١١ سنة ١٩٢٣)	٢٤٢
	نقد الجرائد والكتبة لقانون الانتخابات	
	اما الآن فالكلمة للامة وحدها (الاهرام في ٢ مايو سنة ١٩٢٣)	٢٦٦
	كلمة في قانون الانتخاب (محمود عزمي)	٢٧٠
	من يكون الملوم غداً (الاهرام في ٣١ مايو سنة ١٩٢٣)	٢٧٥
	المعركة الانتخابية (الاهرام في ٧ يونيو سنة ١٩٢٣)	٢٧٩

صفحة

حذار من تحكم العدد القليل بالانتخاب بالعدد الاكبر (احمد فؤاد نصار) ٢٨٣
بعد قانون الانتخاب (المقطم في ٣ مايو سنة ١٩٢٣) ٢٨٧
الانتخاب وواجبنا (صادق احمد سعيد) ٢٩٠
تجلي الروح العمومي في مصر مظهر الانتخاب البرلماني (المقطم في ١٢ مايو ١٩٢٣) ٢٩٣
اذاعة النور — وجوب مد اجل قيد الاسماء وتوسيع وسائل الدعوة
واساليبها (المقطم في ١٥ مايو سنة ١٩٢٣) ٢٩٦
قانون الانتخاب يهيء للبلاد فرصة الجمعية الوطنية (محمد شاكر) ٢٩٩
قيد اسماء الناخبين. مسألة الترشيح للانتخاب (المقطم في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٣) ٣٠٤
الانتخاب البرلماني وسيره في مراحله المتوالية (المقطم في ٥ يونيو سنة ١٩٢٣) ٣٠٧
قانون الانتخاب (السياسة في ٢ مايو سنة ١٩٢٣) ٣١١
البرلمان المصري ليس وقفاً على طائفة (السياسة في ٧ مايو سنة ١٩٢٣) ٣١٣
الانتخاب وعناصر الامة (السياسة في ٩ مايو سنة ١٩٢٣) ٣١٧
حول قانون الانتخاب (امين الرافعي)
١ عيوب طريقة انتخاب النواب ٣٢٠
٢ الانتخاب الفردي — سن الناخب - المحكوم عليهم من محاكم غير مصرية ٣٢٤
٣ شروط النواب والشيوخ — ملاحظات مختلفة — متى تجري الانتخابات ٣٢٩
الانتخابات القادمة وواجب البلاد حيالها (امين الرافعي) ٣٣٥
عيب في قانون الانتخاب يجب العمل على تلافي آثاره (ابراهيم عبد القادر المازني) ٣٣٩
المندوبون عن الاقسام الثلاثينية. انتخابهم سرياً ام علنياً (« « « «) ٣٤٢
كيف تقسم الثلاثينيات . واجب الحكومة وواجب المتعلمين (« « « «) ٣٤٦

القسم الثالث

في قانون التضمينات والغاء الاحكام العرفية وبعض ما قيل فيهما

قرار مجلس الوزراء ٣٥٠
قانون التضمينات ٣٥٤
قرار وزير الحقانية ٣٥٦

صفحة

كتاب وزير الخارجية المصرية للورد اللنبي ٣٥٦
رد المندوب السامي البريطاني لوزير الخارجية ٣٥٩
اعلان الغاء الاحكام العرفية ٣٦٠
تصريح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ٣٦١
قانون بنظام الاحكام العرفية (قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٣) ٣٦٣

نقد الجرائد والكتبة لقانون التضمينات والاحكام العرفية

الدستور والاحكام العرفية (امين الرافعي) ٣٦٨
الاحكام العرفية قبل انتخاب البرلمان (امين الرافعي) ٣٧٢
حول قانون التضمينات (امين الرافعي)
١ اتفاق لا قانون ٣٧٥
٢ مواقف الامة ومواقف الحكومة ٣٧٩
٣ مسؤولية الحكومة عن تدابير السلطة العسكرية ٣٨١
٤ الاراضي المحتلة واقرار المالة الحاضرة ٣٨٥
٥ المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية — موقف الصحف الانجليزية ٣٨٨
الغاء الاحكام العرفية. قانون التضمينات وسيادة الامة (السياسة في ٦ يوليو ٢٣) ٣٩٢
قانون التضمينات وتجاوز الحد المشروع (السياسة في ٨ يوليو سنة ٢٣) ٣٩٦
استقلال مصر بعد قانون التضمينات والغاء الاحكام العرفية والافراج
عن المحكوم عليهم من محاكم عسكرية (المقطم في ٧ يوليو سنة ١٩٢٣) ٣٩٩
وجهة النظر القانونية في الوثائق التي اعدت لرفع الاحكام العرفية (محمد شاكر) ٤٠٣
ما ذا اعددتم لبرلمانكم (حسن حسين) ٤٠٧
الاحكام العرفية — ما زال منها وما بقي (الاهرام في ٦ يوليو سنة ١٩٢٣) ٤١١
اما الآن فامرنا بيدنا (الاهرام في ٧ يوليو سنة ١٩٢٣) ٤١٥
قبل قانون التضمينات وبعده (م . . .) ٤١٩

القسم الرابع

في انظمة الممالك الدستورية

		صفحة
١	كلام عام في ماهية المملكة	٤٢٣
٢	نسبة الممالك بعضها الى بعض	٤٢٦
٣	انواع الممالك	٤٣٢
٤	الدستور	٤٣٤
٥	اقسام الحكومة	٤٣٥
٦	السلطة التشريعية — مجالس النواب	٤٣٨
٧	بعض مجالس النيابية	
	البرلمان البريطاني	٤٤١
	البرلمان الفرنسوي	٤٤٤
	البرلمان الايطالي	٤٤٥
	البرلمان اليابانى	٤٤٦
٨	السلطة القضائية	٤٤٧
٩	السلطة التنفيذية	٤٥٠
١٠	كيفية سن القوانين	٤٥٦
١١	حرية الاشخاص وحرية الممالك	٤٥٦
١٢	الحكومات الاتحادية	٤٦١
١٣	الحكومة المحلية	٤٦٥
١٤	الحكومة والاحزاب	٤٧٨

ملحق

في القوانين النظامية المصرية منذ ١٨٦٦ ومواد اخرى

محتويات الملحق ٤٩٠

فهرس الكتاب مرتباً على حروف الهجاء ٦٠٩

المصادر التي استقيت منها مواد هذا الكتاب أو نقلت عنها

١ الوقائع الرسمية
٢ جريدة الاخبار
٣ جريدة الاهرام
٤ جريدة السياسة
٥ جريدة المقطم
٦ مجلة المقتطف
٧ مبادىء علم السياسة للعلامة ليكوك تعريب سليم افندي عبد الاحد لمجلة الهلال
٨ قاموس الادارة والقضاء تأليف فيلب افندي يوسف جلاد
٩ المجلة المصرية والوفد تأليف محمود افندي ابو الفتح
١٠ تاريخ مصر الى الفتح العثماني تأليف الاستاذ عمر الاسكندري والميجر ا . ج سفدج
١١ تاريخ مصر الحديث تأليف المرحوم جورجي بك زيدان
١٢ الضرائب والاطيان في مصر لجرجس حنين بك
١٣ التاريخ القديم بالانكليزية للمؤرخ رولنصن

مقدمة

في بيان الغرض من وضع الكتاب

تجاهد مصر منذ زمن غير قريب في سبيل نيل استقلالها وحريتها لتتمكن من ادارة شؤونها الداخلية والخارجية بنفسها .

وكلٌّ يعلم كيف هبّت هبتها بعد الحرب الكبرى واندفعت لا يغرّها وعد ولا يرهبها وعيد مطالبةً بهذا الاستقلال وهذه الحرية بجميع الوسائل المشروعة متكلة على عدالة قضيتها واخلاص بنيها . فضحت بكل ما لديها من عزيز وغال في هذا السبيل والتفّت حول زعمائها وقادة الافكار فيها تعضدهم بكل ما أوتيت من القوى عاقدة عزمها على ان لا تني ولا ترجع القهقرى مهما اعترضها من المصاعب ولقيت من العقبات حتى تظفر بالأمنية التي تنشدها .

وقد تكلل جهادها بفوز باهر . فنالت الكثير من مطاليبها ولا تزال تطالب بالباقي حتى تصبح دولة ذات حرية تامة لا ينقصها شيء من الحقوق والمزايا التي تتمتع بها سائر الدول الحرة في العالم .

فازت بالغاء الحماية البريطانية وحصلت على دستور اعتُرف لها فيه انها « دولة ذات سيادة حرة مستقلة ملكها لا يُجزأ ولا يُنزل عن شيء منه وحكومتها وراثية شكلها نيابي » وأن الامة المصرية مصدر كل سلطة في مملكة مصر .

وتمّ لها الغاء الاحكام العرفية وسيجتمع برلمانها قريباً ويتولى ادارة المهام التي هي من شأن المجالس النيابية في البلاد الحرة الدستورية

واذا كان ما قد نالته ليس طبق ما تشتهي ولا كلّه أو كان في دستورها والقوانين الأخرى المتعلقة به بعض النقص فذلك لا ينفي انها قد خطت خطوة لم

يكن أكبر المتفائلين لها بالخير منذ بضعة أعوام يظن انها تتم لها في هـذا الزمن القصير لتناقض المصالح وكثرة العقبات واختلاف وجوه النظر حتى بين المخلصين من ابنائها في كيفية الوصول الى غرضها الأسمى .

ان الكمال لله وحده وقلما يتهيأ لمخلوق ان يأتي دفعة واحدة بشيء لا يعتوره خلل أو لا يبقى فيه مجال واسع للتحسين والاتقان . فاذا لم يكن ما نالته مصر كاملاً فذلك لا يمنعها أيضاً من المثابرة على بذل مجهودها ومواصلة السعي في تحقيق باقي أمانيّها :

واذا رأيت من الهلال نموّه أيقنت ان سيصير بدراً كاملاً

نصت المادة المائة والسادسة والخمسون من الدستور ان للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح الدستور بتعديل أو حذف حكم أو اكثر من أحكامه أو اضافة أحكام اخرى .

فالباب اذاً لا يزال مفتوحاً على مصراعيه للمجلس النيابي ممثل الامة ليسد كل نقص يدل الاختبار أو ترى أكثريته انه عيب في الدستور أو في قانون الانتخاب يجب تلافيه وليدافع عن القضية المصرية وعن باقي حقوق الامة دون ان يتهم ان رغباته ليست رغبات الامة بأسرها أو انه لا يمثلها كل التمثيل .

لذلك رأيت ان يكون لي فخر المساعدة في هذه السبيل مهما كان عملي ضئيلا وأن اسهّل على المجلس شيئاً من مهمّته بان أجمع له بين دفتي كتاب واحد معظم الوثائق والمراسيم والقوانين الحديثة التي صدرت في شأن القضية المصرية وما وجّهه اليها زعماء الامة وارباب الرأي فيها وحملة أقلامها السياسيون من النقد وأبانوا من العيوب سواء أكان ذلك في العرض أم في الجوهر حتى يتيسر لاعضاء البرلمان مراجعتها عند الحاجة والنظر فيها دون اضاعة الوقت في البحث عنها في مظانّها المختلفة ومصادرها المتفرقة لا سيما وان بحثهم قد لا يؤدي الى العثور على ما يريدونه منها.

وقد قسمت الكتاب الى أربعة اقسام ذكرت في القسم الاول نص الوثائق

الثلاث المشهورة وهي الوثيقة التي قدمها اللورد كرزن الى الوفد المصري الرسمي والوثيقة التي رد بها الوفد على اللورد كرزن والوثيقة التفسيرية التي رفعها اللورد اللنبي الى سلطان مصر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

ثم أتيت على تبليغ المندوب السامي لعظمة السلطان وتصريح ٢٨ فبراير اللذين رُفعت بهما الحماية البريطانية عن القطر المصري .

وبعد ذلك أتيت على نص الدستور وذكرت بعض ما نُشر في الجرائد من نقد الكتبة واصحاب الرأي له .

وضمنت القسم الثاني قانون الانتخاب ونقد بعض الكتبة واصحاب الجرائد له أيضاً .

وقد كان هم اصحاب الرأي وذوي الغيرة على مصلحة هذا القطر في المعارك الانتخابية التي وقعت ان يُنتخب الاكفاء القادرون على الدفاع عن حقوقه للجلوس على كراسي النيابة

اما الآن وقد انتُخبوا فعسى ان يبرهنوا جميعاً بأعمالهم واخلاصهم انهم خيرُ من اختارتهم الامة للنيابة عنها .

وعليه فاذا كنت قد نشرت شيئاً من النقد الذي ظهر في الجرائد لهذا القانون فذلك ليسهل على المجلس البحث فيه واقتراح تهذيبهِ ليكون الانتخاب في المستقبل وافياً بالمرام لاغبار عليه يمثّل جميع طبقات الامة ومصالحها الحيوية و يشترك فيه اكبر عدد يستطاع الحصول عليه من الناخبين

وجئت في القسم الثالث على المكاتبات التي تبودلت بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية في شأن الغاء الاحكام العرفية وفي قانون التضمينات و بعض ما ظهر من النقد في الجرائد لما تضمنته هذه المكاتبات .

اما القسم الرابع فقد جعلته في انظمة الممالك الدستورية وذلك ليتهيّأ لمن لم

يطلع على المبادى، التي تضمنتها هذه الانظمة ان يلمّ بها الماماً عمومياً وأن يرجع الى مظانّها اذا شاء التوسع في معرفة دقائقها .

واكثر مافي هذا القسم مأخوذ عن كتاب للعلامة ليكوك وعن غيره من أحدث المؤلفات لمشاهير الباحثين في سياسة الممالك . والقصد من ذلك الاستنارة بطرق الحكم النيابي في الممالك الدستورية لعلّ البرلمان يرى ما يصلح اقتباسهُ لهذا القطر من أنظمتها المختلفة وينتفع باختبارها .

وتسهيلا للمجلسين في الرجوع الى ما كانت عليه الاحكام النيابية والقوانين الانتخابية في القطر المصري فيما مضى جعلت للكتاب ملحقاً جمعت فيه معظم ما صدر من المراسيم والقوانين واللوائح المتعلقة بالحكم النيابي منذ سنة ١٨٦٦ وهي السنة التي انشأ فيها المغفور له الخديوي اسماعيل باشا مجلس شورى النواب . فذكرت نص اللائحة التي صدرت بهذا الشأن في ذلك الحين وأثبتُّ بعدها أمره العالي الذي صدر بانشاء مجلس شورى الحكومة في سنة ١٨٧٩ ثم المراسيم التي صدرت في سنة ١٨٨٣ بانشاء مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجلس شورى الحكومة والتي صدرت في سنة ١٩١٣ بتحسين الاسلوب التشريعي وانشاء الجمعية التشريعية

وأتيت أيضاً في الملحق على نص الاتفاق الذي عُقد بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ على طريقة الحكم في السودان وعلى المنشور الذي صدر باعلان الاحكام العرفية البريطانية في القطر المصري في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ والتبليغ الذي ورد الى المغفور له المرحوم السلطان حسين من قِبَل الحكومة البريطانية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ والمفاوضات التي دارت بين لجنة اللورد ملنر ووفد صاحب الدولة سعد زغلول باشا وخطبة اللورد كرزن في مجلس الاعيان البريطاني في ديسمبر سنة ١٩١٩ عن مصر وغير هذه من الاوامر والوثائق حتى تكون سهلة المنال وليكون الملحق جامعاً معظم ما يحتاج البرلمان الى

الرجوع اليه في مباحثهِ أو لازماً له للقيام باداء الواجب عليه نحو الامة والوطن

وقد جعلت للكتاب فهرسين أحدهما في أوله يتضمّن ما جاء فيهِ من الاقسام والمقالات والمواضيع الرئيسية حسب ترتيبها فيهِ وأماكنها منهُ والآخر في آخره مرتب على حروف الهجاء حاوٍ عدا ما تقدَّم جميع الامور الفرعية ومواضع النقد التي تناولها البحث في كل دور من ادوار القضية المصرية وكل شأن من شؤونها وأسماء الكتبة والخطباء وغيرهم من الاعلام الذين كتبوا أو خطبوا أو كانت لهم يد في النهضة القومية والحركة الاستقلالية وجاء لهم ذكر في الكتاب وذلك ليسهل الوقوف على المطلوب دون عناء أو اضاعة وقت على غير طائل . واذا كنت لم آت على ذكر أسماء الكثيرين من ذوي الفضل الذين كانت لهم أيادٍ بيضاء في هذه النهضة الاستقلالية فلأن الكتاب ليس تاريخاً لها بل مجموع مراسيم ووثائق ومذكرات نتجت عنها ومقالات في ما قد تمَّ الحصول عليه من المطاليب وما ينتظر الحصول عليه بعد .

وهنا أريد ان أوجّه كلمة اعتذار الى أرباب الجرائد والكتبة الذين لم اذكر شيئاً من نقدهم أو من آرائهم فان ذلك ليس لتفضيلي ما اثبتهُ على مالم أثبته منها ولا لاعتقادي ان الكتبة الذين ذكرت آراءهم أسدّ رأياً أو أشدّ غيرة في خدمة البلاد من سواهم بل لاني لم اتمكن من الاطلاع على كل ما كُتب من الجهة الواحدة ولاني وجدت من الجهة الاخرى ان المقالات التي أثبتها تتضمن معظم ما ورد في غيرها لسائر الكتبة مما اطلعت عليه .

وما دامت الغاية توجيه النظر الى المواضيع التي يُظن ان فيها مجالاً للتهذيب والاصلاح لا اثبات فضل واحد من الكتبة واصحاب الرأي دون سواه أو تمييزهُ على غيرهِ فلا داعي لجعل حجم الكتاب اكبر مما هو أو الى زيادة الصعوبة في استخراج الامور التي تدعو الى البحث والاصلاح منه .

وبما ان جمعهُ انتهى وبُدئ بطبعه في أواسط شهر يوليو سنة ١٩٢٣ فقد جاء خلواً من المقالات التي نشرت والخطب التي أُلقيت في الدستور والقضية المصرية بعد هذا التاريخ. ولكنني أخرت نشره الى اليوم لأتمكن من تحلية جيده باسماء النواب والشيوخ الذين جعلت الامة عليهم اعتمادها وألقت اليهم مقاليد أمورها في بدء حياتها الدستورية وأسماء الاعضاء في أول وزارة دستورية حقيقية وبرنامج سياستها . وفقهم الله جميعاً الى تبليغ الامة أمانيها وحقق آمالها بهم

واني اعترف بأن كل ما في هذا الكتاب لا يتعدَّى حدَّ النقل عما نُشر في الجرائد والمطبوعات الرسمية وغيرها وترتيبهُ. ولكنه جهد عامل حقير في هذا البناء العظيم الذي شرعت الأمة المصرية على بكرة ابيها في تشييدهِ ولا تزال مثابرةً على جعله غايةً في الإحكام والاتقان من جميع وجوههِ صالحاً لان تعيش فيه عيشة الأحرار متمتعةً في ظلاله بهواء الحرية النقي الذي جعله الخالق حق جميع البلاد والعباد

مصر ٧ مارس سنة ١٩٢٤ — البرت شقير

———:o:———

الوزارة الدستورية الاولى وبرنامجها

امر ملكي رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤

صادر الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

عزيزي سعد زغلول باشا

لما كانت آمالنا ورغباتنا متجهة دائماً نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما ان بلادنا تستقبل الآن عهداً جديداً من أسمى أمانينا ان تبلغ فيه مانرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما انتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأي في تصريف الامور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالي به

ونسأل الله جلت قدرته ان يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة انه سميع مجيب

صدر بسراي عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢

في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤

فؤاد

خطاب

صاحب الدولة سعد زغلول باشا

مولاي صاحب الجلالة

ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتكم ثقة الامة ونوابها بشخصي الضعيف توجب علي والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضي باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها الا اتنحى عن مسؤولية الحكم التي طالما تهيبتها في

ظروف اخرى وان أشكل الوزارة التي شاءت جلالتكم تكليفي بتشكيلها من غير ان يعتبر قبولي لتحمل اعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفاً برئاسته

ان الانتخابات لاعضاء مجلس النواب اظهرت بكل جلاء اجماع الامة على تمسكها بمادىء الوفد التي ترمي الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحيقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الاجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما اظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسياً ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية افرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الامن وتحسين الاحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران فكان حقاً على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهداً مسؤولاً منها ان توجه عنايتها الى هذه المسائل الاهم فالمهم منها وتحصر اكبر همها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات الامة فيها وازالة اسباب الشكوى منها وتلافي ما هناك من الاضرار مع تحديد المسؤوليات عنها وتعيين المسؤولين فيها . وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من اول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمة خطيرة الشأن

ولقد لبثت الامة زماناً طويلا وهي تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد وترى فيها خصما قديراً يدبر الكيد لها لا وكيلا أميناً يسعى لخيرها وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً في ادارة البلاد واعاق كثيراً من تقدمها فكان على الوزارة الجديدة ان تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة وعلى اقناع الكافة بأنها ليست الا قسما من الامة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شؤونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ولذلك يلزمها ان تعمل ما في وسعها لتقليل اسباب النزاع بين الافراد وبين

العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف اجناسهم وأديانهم كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية في جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لاحكامه وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لاي كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه

هذا هو بروجرام وزارتي وضعته طبقاً لما أراه وتريده الامة شاعراً كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصاً مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمناً طويلا . ولكني اعتمد في نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهل البلاد ونزلائها

فارجو اذا صادف استحسان جلالتكم ان يصدر المرسوم السامي بتشكيل الوزارة على الوجه الآتي مع تقليدي وزارة الداخلية

محمد سعيد باشا	لوزارة المعارف
محمد توفيق نسيم باشا	لوزارة المالية
أحمد مظلوم باشا	لوزارة الاوقاف
حسن حسيب باشا	لوزارتي الحربية والبحرية
محمد فتح الله بركات باشا	لوزارة الزراعة
مرقس حنا بك	لوزارة الاشغال العمومية
مصطفى النحاس بك	لوزارة المواصلات
واصف بطرس غالي افندي	لوزارة الخارجية
محمد نجيب الغرابلي افندي	لوزارة الحقانية

وأدعو الله ان يطيل في ايامكم ويمد في ظلالكم حتى تنال البلاد في عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء

واني على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم **سعد زغلول**

تحريراً في ٢٢ جمادي الثانية سنة ١٣٤٢ — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤